الأمم المتحدة
A/HRC/57/25

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الشعوب الأصلية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 12/54 ويتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة التي طرأت على هيئات حقوق الإنسان وآلياتها، ويعرض الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في المقر وعلى الصعيد الميداني، من أجل المساهمة في النهوض بأحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واحترامها وتطبيقها تطبيقاً كاملاً. ويغطي التقرير الفترة من 1 حزيران/يونيه 2023 إلى 31 أيار/مايو 2024.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 12/54 المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن حقوق الشعوب الأصلية، بلغة مبسطة وفي شكل سهل القراءة، ويتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة في هيئات وآليات حقوق الإنسان وعن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في المقر وعلى الصعيد الميداني، التي تُساهم في النهوض بأحكام إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية واحترامها وتطبيقها الكامل، ويسلط الضوء على التحديات والانجازات الرئيسية.

2- ويتضمن هذا التقرير سرداً للتحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية، مستنداً إلى التطورات التي شهدتها آليات حقوق الإنسان وإلى أنشطة والمبادرات المفوضية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية التي تبرز الإنجازات والمساهمات التي تحققت في إعمال حقوق الشعوب الأصلية.

ثانياً- التحديات والتطورات الأخيرة في هيئات وآليات حقوق الإنسان والأنشطة ذات الصلة بالشعوب الأصلية

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية، والحق في التنمية

3- أكدت الآليات الدولية لحقوق الإنسان على التحديات الخطيرة التي تواجهها الشعوب الأصلية في الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[1]. ولاحظت هيئات المعاهدات تعرض الشعوب الأصلية للتمييز الهيكلي والتهميش والإقصاء التي غالباً ما ترتبط بارتفاع معدلات الفقر والأمية والاستغلال الاقتصادي، وتدني متوسط العمر المتوقع، مع وجود عقبات تحول دون الوصول إلى سوق العمل والسكن والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي[2]. وعلاوة على ذلك، لاحظت هيئات المعاهدات أن محتوى التعليم العام المتاح لا يتضمن في كثير من الأحيان تاريخ وثقافة الشعوب الأصلية ومساهماتها في بناء الأمة أو يعكسها بدقة[3]. وأثيرت مخاوف بشأن الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الإنمائية والاستثمارية الكبيرة التي أثرت بشكل غير متناسب على سبل عيش الشعوب الأصلية[4]. كما أكدت هيئات المعاهدات على ضرورة تحسين جمع وتصنيف الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالشعوب الأصلية من أجل التقييم الفعال لاحتياجاتها وآثار التدابير المتخذة[5].

4- وتتضمن المادة 17 من مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية أحكاماً محددة بشأن حق الشعوب الأصلية في التنمية وحقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. واعتُبرت هذه الأحكام ضرورية في ضوء إدراج الحق في التنمية بشكل واضح في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب

(1) انظر المواد 3 و17(2) و20 و21 و23 و24 و29(3) و32 و36.

(2) CCPR/C/COL/CO/8، الفقرة 10؛ CCPR/C/NAM/CO/3، الفقرة 8؛ CERD/C/MEX/CO/22-24، الفقرة 16؛ والبلاغ AUS 2/2023. وتتاح جميع البلاغات الواردة في هذا التقرير في الرابط https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(3) CERD/C/URY/CO/24-26، الفقرتان 35 و36؛ وCERD/C/VNM/CO/15-17، الفقرة 41.

(4) E/C.12/IDN/CO/2، الفقرتان 16 و52؛ والبلاغات IDN 9/2023، وOTH 148/2023، وOTH 147/2023، وCHN 19/2023، وOTH 146/2023، وGTM 6/2023، وOTH 99/2023.

(5) CERD/C/NAM/CO/16-18، الفقرة 21(أ)؛ وCERD/C/URY/CO/24-26، الفقرة 7.

الأصـلية، فضـلاً عن حقيقة أن السـوابق القضـائية للمحاكم الإقليمية بشـأن انتهاكات الحق في التنمية أو العناصر التي تشكل هذه الانتهاكات بصورة مباشرة كما هو محدد في المسودة قد نشأت في الغالب في السياق المتعلق بالشعوب الأصلية[6].

5- وفي تموز/يوليه 2023، عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشـعوب الأصـلية، خلال دورتها السادسة عشرة، حلقة نقاش حول حق الشعوب الأصلية في الانخراط بحرية في كل أنشطتها التقليدية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مع التركيز على ممارسات صيد الأسماك[7]. وساهمت المناقشة في زيادة الوعي بأهمية دعم الدول للنهج التي تقودها الشـعوب الأصـلية فيما يتعلق بإدارة المياه في سـياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و6 و13 و14[8]. وفي 7 آذار/مارس 2024، قدم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء تقريراً مواضيعياً بعنوان "مصايد الأسماك والحق في الغذاء في سياق تغير المناخ"، تناول فيه حقوق الشعوب الأصلية التي تعتمد على صيد الأسماك وشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به في استعادة النظم الإيكولوجية المائية والساحلية المحلية وحفظها وحمايتها وإدارتها بصورة مشتركة[9].

6- ونفذت المفوضية مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية والحق في التنمية. وعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس 2023، قدمت المفوضية الدعم لفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة غيانا خلال بعثة إلى ليثيم (المنطقة 9) من أجل إجراء تقييم مشـترك للسياق الإنمائي مع التركيز على حقوق الشعوب الأصلية. واختُتمت البعثة بتقديم مقترحات لتعزيز وصول الشـعوب الأصـلية إلى الخدمات وفرص كسـب العيش. وفي المكسـيك، قدمت المفوضـية المسـاعدة التقنية خلال الفترة المشـمولة بالتقرير إلى مجلس الإدارة الجديد للجنة التنسـيقية لمبادرة الشـعوب المتحدة من أجل حماية مصادر المياه، ومجتمعات الزابوتيك الـــ 16 في أواكساكا، دعماً لمجتمعات الشعوب الأصلية في إدارة موارد المياه. وفي الاتحاد الروسي، قدمت المفوضية الدعم في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، للمنتدى الدولي لـــ "الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة للشعوب الأصلية"، الذي عقد في موسكو[10]. وتمخض المنتدى عن إنشاء فريق عمل لوضـع مبادئ توجيهية للجهات الفاعلة في قطاع الأعمال بشـأن إشـراك الشـعوب الأصـلية. وفي تايلاند في حزيران/يونيه 2023، شـاركت المفوضـية في تنظيم جلسة[11] خلال منتدى الأمم المتحدة للأعمال التجارية المسؤولة وحقوق الإنسان[12] بعنوان "مصايد الأسماك الصـغيرة النطاق في آسـيا: حماية حقوق الشـعوب الأصـلية"، والتي ركزت على التحديات الفريدة التي تواجهها الشعوب الأصلية في مجال مصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

7- وفي عام 2023، قدمت أربع منظمات على الأقل، بدعم من صـندوق الأمم المتحدة الاسـتئماني من أجل مكافحة أشـكال الرق المعاصـرة، خدمات للشـعوب الأصـلية في أربعة بلدان. ومن الأمثلة على الإنجازات الرئيسـية، بدأ العمال من الشـعوب الأصـلية في غواتيمالا في شـباط/فبراير 2024، بدعم من إحدى الجهات المسـتفيدة من المنحة، في إنشـاء نقابة للعمال، وتلك خطوة إلى الأمام في سـبيل حماية حقوق العمال من الشعوب الأصلية العاملين في صناعة زيت النخيل.

(6) A/HRC/54/50/Add.1، الصفحتان 80 و81.

(7) انظر الرابط https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/indigenouspeoples/emrip/sessions/session16/EMRIP-16-Concept_note_Panel-discussion-fishing-practices.pdf.

(8) القضـاء على الجوع، وتحقيق الصـحة الجيدة والرفاه، وتوفير المياه النظيفة والصـرف الصـحي، والعمل المناخي والحياة تحت المائية، على التوالي.

(9) A/HRC/55/49.

(10) انظر الرابط https://forum-moscow2023.ru/en/forum-moscow-main.html.

(11) انظر الرابط https://www.rbhrforum.com/small-scale-fisheries.

(12) انظر الرابط https://www.rbhrforum.com/pastforums.

باء - الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والآليات الاستشارية والبروتوكولات والقوانين، بما في ذلك في سياق الأعمال التجارية والصناعات الاستخراجية

8- لفتت آليات حقوق الإنسان الانتباه مراراً وتكراراً إلى التحديات المتعلقة باحترام الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وإعماله[13]. وأشارت إلى عدة حالات تتعلق بعدم اعتراف الدول بالشعوب الأصلية التي تعيش في أراضيها أو عدم كفاية اعترافها القانوني بها، مما يتعارض مع مبدأ التحديد الذاتي للهوية. وقد حال ذلك دون تمتعها الكامل بحقوقها الجماعية، بما في ذلك الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار بوصفها شعوباً أصلية[14]. وشددت الآليات أيضاً على العقبات التي تواجهها الشعوب الأصلية في المشاركة في الحياة العامة بسبب أوجه القصور التي تعتري النظم الانتخابية والسياسية والإدارية الوطنية والمحلية، والتمثيل الناقص لهذه الشعوب في المؤسسات العامة، فضلاً عما يتعرض له ممثلوها ومرشحوها من تمييز وترهيب[15].

9- وأعربت آليات حقوق الإنسان عن قلقها الشديد إزاء ما ورد من تقارير عن مزاعم تتعلق بانتهاك الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لدى اعتماد وتنفيذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات الكبيرة، والمشاريع الإنمائية، واستغلال الموارد الطبيعية والأنشطة الاستخراجية، من قِبل الدول والمؤسسات التجارية، وكذلك إزاء وجود قوات وعمليات عسكرية في أراضي الشعوب الأصلية[16]. والأطر التنظيمية الموضوعة والعمليات المنفذة لإجراء المشاورات تبدو، إن وجدت، غير كافية وغير متسقة مع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة[17].

10- وقدمت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، خلال دورتها السادسة عشرة، دراسة عن أثر العسكرة على حقوق الشعوب الأصلية، وأوصت بأن تضمن الدول الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المتأثرة بالوجود العسكري والعمليات العسكرية في أراضيها[18]. وفي الفترة من 7 إلى 13 آذار/مارس 2024، اضطلعت آلية الخبراء ببعثة قطرية إلى النرويج استجابة لطلب من المجلس الصامي[19]. وكان هدف البعثة هو تقديم المشورة الفنية بشأن حقوق الشعب الصامي، مع التركيز على حقهم في الأراضي والمناطق والموارد، وحقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويسّرت آلية الخبراء الحوار بين الحكومة ومختلف المؤسسات ومنظمات الصاميين والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، وستقوم الآلية بنشر مذكرة استشارية.

(13) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المواد 10 و11(2) و19 و28 و29(2).

(14) CCPR/C/IDN/CO/2، الفقرة 44؛ E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 16؛ E/C.12/TCD/CO/4، الفقرة 15؛ E/C.12/FRA/CO/5، الفقرتان 58 و59؛ CERD/C/VNM/CO/15-17، الفقرة 35؛ وCCPR/C/NAM/CO/3، الفقرة 38.

(15) CCPR/C/NAM/CO/3، الفقرة 38؛ CERD/C/NAM/CO/16-18، الفقرة 18؛ CCPR/C/BRA/CO/3، الفقرة 17؛ وCCPR/C/BDI/CO/3، الفقرة 49.

(16) CCPR/C/GUY/CO/3، الفقرة 46؛ CCPR/C/NAM/CO/3، الفقرة 40؛ CCPR/C/VEN/CO/5، الفقرة 47؛ E/C.12/BRA/CO/3، الفقرة 54؛ CCPR/C/UGA/CO/2، الفقرة 50؛ CERD/C/MEX/CO/22-24، الفقرتان 20 و22؛ والبلاغات PER 3/2023 وOTH 26/2023 وDEU 4/2023 وOTH 25/2023 وSUR 1/2023 وPER 5/2023 وOTH 116/2023 وUSA 13/2023 وGBR 17/2023 وESP 6/2023 وOTH 123/2023 وOTH 56/2023 وOTH 117/2023 وNLD 3/2023 وOTH 121/2023 وOTH 118/2023 وOTH 120/2023 وOTH 119/2023 وJPN 3/2023 وBEL 2/2023 وOTH 122/2023 وOTH 57/2023 وGTM 6/2023 وCHE 5/2023 وMLT 1/2023 وOTH 128/2023 وOTH 127/2023 وOTH 126/2023 وOTH 125/2023.

(17) CCPR/C/COL/CO/8، الفقرة 38؛ CERD/C/BOL/CO/21-24، الفقرة 31؛ وCERD/C/MEX/CO/22-24، الفقرة 18.

(18) A/HRC/54/52، المرفق، الفقرة 5.

(19) انظر الرابط https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/united-nations-experts-rights-indigenous-peoples-conclude-visit-norway.

11- ورصدت المفوضية العمليات الوطنية الرئيسية التي أتاحت فرصاً لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار. فعلى سبيل المثال، تابعت المفوضية الاستفتاء الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر 2023 لتقرير ما إذا كان السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس سيحصلون على الاعتراف الدستوري بأنهم سكان أستراليا الأوائل، وتمكينهم من إنشاء هيئة لتقديم المشورة للبرلمان[20]. وفي المكسيك، قدمت المفوضية المساعدة التقنية والدعم لائتلاف منظمات الشعوب الأصلية في سياق التعديلات المقترحة المعلقة على الدستور الاتحادي التي تسعى إلى تعزيز الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية.

12- وقدمت المفوضية المساعدة التقنية لمؤسسات الدولة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، لضمان إدراج الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتنفيذها على النحو الملائم في الأطر والسياسات والعمليات المعيارية والمؤسسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت المفوضية بصفة مراقب في شيلي في عملية إصلاح قوانين نظام السجون، التي شملت لأول مرة التشاور مع الشعوب الأصلية. وفي منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، نظمت المفوضية حلقة عمل إقليمية لموظفي الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تناولت الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وشملت تبادل الخبرات فيما يتعلق بالبروتوكول الوطني الخاص بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في بليز. وفي غواتيمالا، شاركت المفوضية بصفة مراقب في عملية التشاور بين سلطات الشعوب الأصلية من جماعة شينكا ومؤسسات الدولة بشأن منجم "إل إسكوبال"، مما يشكل سابقة إيجابية في البلد. وفي المكسيك، شاركت المفوضية بصفة مراقب في المجلس الوطني للشعوب الأصلية، ودعمت التواصل بين ممثلي الشعوب الأصلية وسلطات الدولة.

13- ونظمت المفوضية كذلك مجموعة متنوعة من الأنشطة من أجل التعزيز تنظيم الشعوب الأصلية ومشاركتها في صنع القرار. وفي الأرجنتين، شاركت المفوضية في كانون الأول/ديسمبر 2023 في تنظيم "حوارات حول حقوق الإنسان والشعوب الأصلية في منطقة غران تشاكو"، بمشاركة الشعوب الأصلية من الأرجنتين وباراغواي، وقدمت الدعم في تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه حقوق الإنسان في المنطقة وتوصيات لأصحاب المصلحة المعنيين من أجل التصدي لها. وفي الكاميرون، في آب/أغسطس 2023، دعمت المفوضية إنشاء آليات معنية بسجل الأحوال المدنية لمجتمعات الشعوب الأصلية، ونفذت حملة توعية لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الحياة السياسية. وفي الكونغو، في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، قامت المفوضية بزيارات ميدانية وأنشطة لبناء قدرات للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية في مقاطعات نياري وكويلو وبلاتو من أجل تعزيز إنفاذ القانون المحلي المتعلق بالشعوب الأصلية وفق نهج تشاركي. وفي كولومبيا، واصلت المفوضية تقديم المشورة الفنية للشعوب الأصلية المشاركة في عمليات الحوار التي تنفذها الحكومة وجهات فاعلة أخرى في مختلف المناطق. وقدمت المفوضية الدعم أيضاً لمختلف الشعوب الأصلية في كولومبيا من أجل وضع بروتوكولات محلية بشأن العلاقات مع أطراف ثالثة، وتحديد شروط الحوار مع المؤسسات الحكومية، وتقديم الطلبات المتعلقة باتخاذ تدابير الحماية الجماعية وغيرها من المطالب إلى السلطات.

(20) انظر الرابط https://www.ohchr.org/en/statements/2023/09/turk-human-rights-are-antidote-prevailing-politics-distraction-deception و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/turk-regrets-australia-no-vote-missed-opportunity-urges-inclusion؛ انظر أيضاً البلاغ AUS 2/2023.

جيم- الحقوق المتعلقة بالأراضي

14- لا تزال الشعوب الأصلية تواجه عقبات فيما يتعلق بتمتعها بحقوقها الجماعية في الأراضي أو الأقاليم والموارد التي امتلكتها أو شغلتها بصفة تقليدية أو التي استخدمتها أو اكتسبتها بخلاف ذلك[21]. ووفقاً لما أثارته آليات حقوق الإنسان، يشمل ذلك عدم الاعتراف الكافي بحقوقها في الأراضي[22]، والعمليات الطويلة والمعقدة أو غير المنفذة لترسيم حدود الأراضي الجماعية وتنظيمها قانوناً وتسجيل ملكيتها واستردادها[23]. ويمكن أن تؤدي هذه الحالات إلى نزاعات على الأراضي، والتعدي غير القانوني على أراضي الشعوب الأصلية ونزع ملكيتها، فضلاً عن تشريد مجتمعات الشعوب الأصلية ونقلها من أراضيها وأقاليمها العرفية[24]. وأُثيرت المخاوف بشكل خاص إزاء تقارير وردت عن عمليات إخلاء وإعادة توطين قسري، صاحبها في بعض الأحيان الاستخدام المفرط للقوة من قبل موظفي إنفاذ القانون[25]. ويبدو أن عدم توفير الحماية الكافية لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي يسهل انتشار المشاريع الاستثمارية في أراضي الشعوب الأصلية دون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، فضلاً عن وجود أنشطة غير قانونية، بما في ذلك الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى العنف ضد الشعوب الأصلية وتشريدها[26]. وعدم الاعتراف الكافي بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي قد ينطوي على آثار مدمرة على هذه الشعوب التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة الاتصال الأولي بالعالم الخارجي، مما يعرضها للاتصال القسري ويشكل بالتالي تهديداً لصحتها وبقائها[27].

15- وقد ارتبطت الانتهاكات المزعومة لحقوق أراضي الشعوب الأصلية في بعض الحالات أيضاً بالحفاظ على البيئة وغيرها من اللوائح والسياسات والمشاريع البيئية التي أنشئت دون موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة. وشملت هذه الحالات إنشاء متنزهات وطنية ومحميات صيد وخطط لإدارة الحفاظ على الطبيعة دون مشاركة كافية للشعوب الأصلية التي أدارت تلك البيئات وحمتها على مدى قرون، مما أدى إلى إخلائها قسراً ونزوحها داخلياً، وما ترتب على ذلك من تبعات على حقوق الشعوب الأصلية في استخدام الأراضي والموارد والوصول إليها[28].

16- وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية تقريراً مواضيعياً عن السياحة وحقوق الشعوب الأصلية، سلط فيه الضوء على حالات الإخلاء القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في مناطق محمية لأغراض السياحة أُنشئت دون إجراء مشاورات هادفة مع الشعوب الأصلية المتضررة[29].

(21) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المواد 8 و10 و25 و26 و27 و28 و30 و32.

(22) CCPR/C/GUY/CO/3، الفقرة 46؛ E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 16؛ وCCPR/C/NAM/CO/3، الفقرتان 41 و42.

(23) CCPR/C/GUY/CO/3، الفقرة 46؛ E/C.12/BRA/CO/3، الفقرة 56؛ CERD/C/BOL/CO/21-24، الفقرة 39؛ CCPR/C/COL/CO/8، الفقرة 39؛ والبلاغات SUR 1/2023 وPER 3/2023 وKEN 4/2023 وPER 5/2023 وOTH 116/2023 وUSA 13/2023 وGBR 17/2023 وESP 6/2023 وOTH 123/2023 وOTH 56/2023 وOTH 117/2023 وNLD 3/2023 وOTH 121/2023 وOTH 118/2023 وOTH 120/2023 وOTH 119/2023 وJPN 3/2023 وBEL 2/2023 وOTH 122/2023 وOTH 57/2023 وARG 4/2023.

(24) E/C.12/IDN/CO/2، الفقرتان 16 و49؛ CERD/C/MEX/CO/22-24، الفقرة 24؛ وCCPR/C/BRA/CO/3، الفقرة 65.

(25) E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 49؛ CCPR/C/BRA/CO/3، الفقرة 51؛ وCERD/C/VNM/CO/15-17، الفقرة 35.

(26) CCPR/C/VEN/CO/5، الفقرة 47؛ CCPR/C/BRA/CO/3، الفقرة 65؛ والبلاغان PER 8/2023 وPER 1/2024.

(27) CERD/C/BOL/CO/21-24، الفقرة 31؛ والبلاغات PER 3/2023 وOTH 26/2023 وDEU 4/2023 وOTH 25/2023.

(28) انظر البلاغات TZA 2/2023، وMYS 3/2023، وGBR 21/2023، وSGP 5/2023، وOTH 143/2023، وOTH 142/2023، وUGA 1/2023.

(29) A/78/162.

17- وقدمت المفوضية المساعدة لتعزيز العمليات الاستراتيجية الرامية إلى النهوض بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي. ففي شيلي على سبيل المثال، قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى اللجنة الرئاسية للسلام والتفاهم في سياق الجهود الرامية إلى إيجاد حلول طويلة الأجل للنزاع الإقليمي بين دولة شيلي والشعوب الأصلية من جماعة مابوتشي في مناطق بيوبيو، ولا أراوكانيا، ولوس لاغوس، ولوس ريوس. وفي غواتيمالا، نفذت المفوضية في إطار المشروع المشترك بين الوكالات التابع لصندوق بناء السلام في وادي بولوتشيك، مجموعة من عمليات التدريب في مجال الحقوق المتعلقة بالأراضي، وذلك لفائدة المؤسسات الحكومية في غواتيمالا سيتي، وألتا فيراباز، وإيزابال، وعززت قدرات قادة الشعوب الأصلية على المشاركة في عمليات الحوار مع السلطات من خلال حلقات عمل عقدت بلغات الشعوب الأصلية. وفي هندوراس، قدمت المفوضية المساعدة التقنية لاجتماع المائدة المستديرة الوطني المشترك بين المؤسسات لمنع النزاعات الاجتماعية ومعالجتها. وأدى ذلك إلى وضع بروتوكول تنسيق مشترك بين المؤسسات اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وإنشاء الفريق العامل الفرعي المعني بالنزاعات المتعلقة بالأراضي والأقاليم والبيئة، والذي يهدف إلى ضمان استجابة الدولة استجابة واضحة للنزاعات على الأراضي في مجتمعات الشعوب الأصلية ومجتمعات سكان هندوراس المنحدرين من أصول أفريقية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قدمت المفوضية الدعم في آذار/مارس 2024 لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل إجراء تقييم شامل للجميع يركز على شعوب الماساي الأصلية وغيرها من المجموعات المتضررة بشكل خاص من عمليات الإخلاء القسري، من أجل توجيه برامج استجابة الأمم المتحدة.

18- وفي غواتيمالا، رصدت المفوضية أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ أربعة أحكام صادرة عن المحكمة الدستورية تتعلق بالتأمين القانوني لأراضي وأقاليم شعوب مايا كيتشي الأصلية في ألتا فيراباز، وإيزابال، وبيتين، بما في ذلك من خلال بعثات ميدانية وأنشطة بناء القدرات الرامية إلى تعزيز مشاركتها في الإدارة الإقليمية وعمليات صنع القرار. وفي هندوراس، قدمت المفوضية المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلقة بإعادة أراضي أسلاف مجتمعات غاريفونا الأصلية. وفي 2 شباط/فبراير 2024، أنشأت حكومة هندوراس اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين القطاعات المعنية بالامتثال للالتزامات والتوصيات الصادرة عن نظام الحماية الدولية لحقوق الإنسان، والتي تدعمها المفوضية بتقديم المساعدة التقنية.

دال- إعمال حق الشعوب الأصلية في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

19- سلطت آليات حقوق الإنسان الضوء على التحديات المتعلقة بحق الشعوب الأصلية في الحفاظ على البيئة وحمايتها[30]. وأُثيرت مخاوف بشأن التدهور البيئي الناجم عن مشاريع التنمية والاستثمار الواسعة النطاق التي تُنفذ دون الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من جانب الشعوب الأصلية المتضررة. وشملت الحالات التي ورد ذكرها التلوث بالمعادن الثقيلة والتسمم، خاصة بسبب الأنشطة الاستخراجية، وتلوث الهواء والمياه، وتحويل مجارى الأنهار، والفيضانات، وتدمير الغابات والمستنقعات، وإنتاج النفايات السامة، وفقدان التنوع البيولوجي[31]. ويبدو أن لهذه الأنشطة تأثير غير متناسب على الشعوب الأصلية، بما في ذلك تهديد صحتها وطريقة حياتها التقليدية وسبل عيشها[32]. وفي بعض الأحيان، جرى الإبلاغ

(30) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 29.

(31) CCPR/C/IDN/CO/2، الفقرة 44؛ E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 52؛ وE/C.12/BRA/CO/3، الفقرة 53.

(32) E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 52؛

عن استمرار الشركات الخاصة في العمل والإضرار بالبيئة، على الرغم من صدور أمر من السلطات المختصة بتعليق أنشطتها في أراضي الشعوب الأصلية[33].

20- وتتعلق بعض التحديات بعدم كفاية القوانين البيئية ومحدودية تنفيذها، فضلاً عن تدني مستويات وصول الشعوب الأصلية إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة[34]. وفي بعض الحالات، بدا أن القوانين التي سُنت أو مشاريع القوانين المقترحة تضعف الضمانات الموجودة من قبل، مما يمثل انتكاسة محتملة لحماية حقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بالبيئة[35]. وأكدت هيئات المعاهدات على ضرورة إجراء تقييمات الأثر البيئي في سياق المشاريع الاستثمارية في إطار عمليات التشاور مع الشعوب الأصلية، وينبغي أن تشمل تقييماً مستقلاً لآثار المشاريع على تمتع الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان[36].

21- وفي أيلول/سبتمبر 2023، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية تقريراً مواضيعياً بعنوان "التمويل الأخضر – الانتقال العادل من أجل حماية حقوق الشعوب الأصلية". وشدّد في تقريره على أن التحول إلى الطاقة الخضراء أمر ملحّ ويمكن أن يكون مصدر فرص للشعوب الأصلية، إذا ضُمن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. ومع ذلك، أشار إلى تزايد التقارير التي تفيد بأن مشاريع المحافظة على البيئة والمشاريع المراعية للمناخ نادراً ما تتضمن حماية حقوق الشعوب الأصلية، وشدد على ضرورة زيادة ضمان موافقتها ومشاركتها لدى تطوير وتنفيذ تلك المشاريع[37].

22- ونفذت المفوضية مجموعة متنوعة من الأنشطة من أجل تعزيز حق الشعوب الأصلية في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وعلى الصعيد الدولي، وفرت المفوضية بناء القدرات ودعمت الشعوب الأصلية والمنظمات المشاركة في جمعية الأمم المتحدة للبيئة[38] التي عقدت في نيروبي في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024، وكذلك في المفاوضات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات والمواد البلاستيكية وغيرها من المفاوضات البيئية أو المناخية. وشمل ذلك تقديم الدعم لمنبر الشعوب الأصلية التابع لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، ومساعدة الشعوب الأصلية على المشاركة في اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية[39].

23- وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في قمة الأمازون التي عُقدت في بيليم، البرازيل، يومي 8 و9 آب/أغسطس 2023. وفي هذا السياق، شاركت المفوضية في تنظيم حدث جانبي بعنوان "النهوض بإعمال حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في حوض

(33) انظر البلاغات PER 5/2023 وOTH 116/2023 وUSA 13/2023 وGBR 17/2023 وESP 6/2023 وOTH 123/2023 وOTH 56/2023 وOTH 117/2023 وNLD 3/2023 وOTH 121/2023 وOTH 118/2023 وOTH 120/2023 وOTH 119/2023 وJPN 3/2023 وBEL 2/2023 وOTH 122/2023 وOTH 57/2023 وGTM 6/2023 وCHE 5/2023 وMLT 1/2023 وOTH 128/2023 وOTH 127/2023 وOTH 126/2023 وOTH 125/2023.

(34) CCPR/C/GUY/CO/3، الفقرة 26.

(35) انظر البلاغان PER 1/2024 وARG 4/2024

(36) E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 13؛ وE/C.12/BRA/CO/3، الفقرة 20.

(37) A/HRC/54/31، الفقرات 47-54.

(38) انظر الرابط https://www.unep.org/environmentassembly/unea6.

(39) انظر قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5.

الأمازون[40]"، وشـاركت في إعداد ورقة موقف[41] مع التركيز على حقوق الشـعوب الأصـلية. وشـاركت المفوضية في تنظيم المنتدى الإقليمي الثامن المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في سانتياغو في الفترة من 10 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023[42]، والذي ركز على موضـوع "الربط بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسـان والحق في بيئة صـحية". وقد أتاح المنتدى فرصـة فريدة لنقل مطالب الشـعوب الأصـلية المتعلقة بحقوق الإنسـان إلى قطاع الأعمال، وتعزيز الحوار بين ممثلي الشعوب الأصلية ومجتمع الأعمال.

24- وعلى الصـعيد الوطني في كمبوديا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترأست المفوضـية عملية التحليل القانوني المشترك التي أجراها فريق الأمم المتحدة القطري لمشروع القانون المتعلق بالمحميات الطبيعية في كمبوديا، بعد التشـاور مع الشـعوب الأصـلية عن طريق تنظيم سلسـلة من حلقات العمل. وفي الكاميرون، في آب/أغسطس 2023، نظمت المفوضـية حلقات عمل ومناقشات تثقيفية بالتعاون مع الشعوب الأصـلية حول أهمية مشـاركتها في المحادثات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي هندوراس، تقدم المفوضـية المسـاعدة التقنية منذ عام 2023 لمؤسـسـات الدولة ومجتمعات شـعب المايا-شـورتي الأصـلي في أزاكوالبا من أجل تقييم أثر عمليات التعدين على حقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى إنشاء لجنة عمل مشـتركة بين المؤسـسـات تضـم وزارة الموارد الطبيعية والبيئة والمعهد الهندوراسـي للجيولوجيا والمناجم من أجل الاسـتعراض المشـترك للأوضـاع. وفي بيرو، قدمت المفوضـية المسـاعدة التقنية لمجتمعات الشـعوب الأصـلية المهددة بإزالة الغابات وقطع الأشجار غير القانوني، ونظمت في آب/أغسطس 2023 ونيسان/أبريل 2024 حلقات عمل لبناء القدرات في مجال المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

25- وفي إكوادور، أصـدرت المفوضـية رأياً فنياً[43] يتعلق بالمرسوم التنفيذي رقم 754 الذي عدّل اللوائح التنظيمية للقانون الأساسي للبيئة. وقد جرى النظر في هذا الرأي والاستشهاد به في حكم أصـدرته المحكمة الدستورية في الإكوادور في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والذي قدم ضمانات قضائية مهمة لحقوق الشعوب الأصـلية. وفي إثيوبيا، رصـدت المفوضـية، خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية على حقوق الإنسـان للشـعوب الأصـلية، بما في ذلك المخاطر المناخية، والجفاف والفيضـانات، وكذلك النزاعات بين المجتمعات المحلية على الأراضـي والموارد المائية. وفي تايلاند، شـاركت المفوضـية في شباط/فبراير 2024، خلال منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة[44]، في تنظيم حدث جانبي بعنوان "تمكين الشعوب من خلال حقوق الإنسان من أجل تسريع القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي في آسـيا والمحيط الهادئ[45]"، والذي ركز على آثار تغير المناخ على الحق في الغذاء للشـعوب الأصـلية وغيرها من المجموعات. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، قدمت المفوضـية التدريب في كانون

(40) انظـر الـرابـط https://www.unep.org/events/conference/advancing-realization-human-right-clean-healthy-and-sustainable-environment.

(41) انظر الرابط https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/publications/amazon-rainforest-KM-SP.pdf (باللغة الإسبانية).

(42) انظـر الـرابـط https://empresasyderechoshumanos.org/actividad/viii-foro-regional-sobre-empresas-y-derechos-humanos/ (باللغة الإسبانية).

(43) انظـر الـرابـط https://acnudh.org/wp-content/uploads/2023/09/Opinion-tecnica-ACNUDH-sobre-el-Decreto-Ejecutivo-N%C2%B0754-Ecuador.pdf (باللغة الإسبانية).

(44) انظر الرابط https://www.unescap.org/events/apfsd11.

(45) انظر الرابط https://bangkok.ohchr.org/apfsd2024/.

الثاني/يناير 2024 لموظفي مكتب أمين المظالم والوكالات الفرعية في مجال المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، وشمل ذلك وحدات تدريبية تتناول حق الشعوب الأصلية في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

26- وعلاوة على ذلك، اضطلعت المفوضية بأنشطة الرصد والدعوة والدعم التقني لمعالجة شواغل حقوق الإنسان ذات الصلة بمشروع "بيو – كليما نيكاراغوا"، وذلك في أعقاب شكوى قدمتها الشعوب الأصلية المعنية إلى آلية الانتصاف المحلية التابعة للصندوق الأخضر للمناخ[46]. وفي 7 آذار/مارس 2024، أعلن الصندوق الأخضر للمناخ عن إنهاء اتفاقية النشاط الممول لهذا المشروع بسبب عدم الامتثال لسياسات الصندوق وإجراءاته المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية.

هاء- إمكانية اللجوء إلى العدالة

27- لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بوصول الشعوب الأصلية إلى العدالة بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[47]. وأثارت آليات حقوق الإنسان مسائل تتعلق بالإفلات من العقاب، والتأخير، وعدم ملاءمة أداء نظم العدالة عندما تم اللجوء إليه لحماية أو ضمان الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية؛ وعدم كفاءة التحقيقات في الجرائم الخطيرة ضد الشعوب الأصلية، بما في ذلك العدالة الانتقالية؛ والمضايقات القضائية التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية؛ وارتفاع معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة، والعدد المذهل من السكان الأصليين القابعين في السجون؛ وأعمال العنف، والتنميط العنصري والترهيب من قبل الموظفين العموميين[48]؛ وانعدام أو ندرة توفير خدمات قضائية بلغات الشعوب الأصلية تكون مراعية للاعتبارات الثقافية، بما في ذلك الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والدراية الثقافية[49].

28- ورصدت المفوضية الإجراءات القضائية وقدمت الدعم التقني في هذا السياق إلى السلطات، والشعوب الأصلية، ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي غواتيمالا، قامت المفوضية في الفترة بين حزيران/يونيه 2023 وشباط/فبراير 2024، برصد 38 جلسة لمحاكمة تسعة جنود بتهمة ارتكاب جريمة إعدام خارج نطاق القضاء لستة رجال من الشعوب الأصلية خلال احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2012، وقدمت المساعدة التقنية لمحامي الضحايا في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هندوراس، قدمت المفوضية المساعدة التقنية في قضية تتعلق بمجتمع الشعوب الأصلية في تيراس ديل بادري. وفي 9 حزيران/يونيه 2023، اعترفت الدائرة الدستورية في محكمة العدل العليا في هندوراس بحق مجتمع الشعوب الأصلية في الملكية الجماعية وأمرت بتعليق الإخلاء.

29- وفي عام 2023، نفذت المفوضية أنشطة لبناء القدرات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات لدعم شبكة خبراء حقوق الإنسان للشعوب الأصلية المشاركين في تحسين نظام قضاء الشعوب الأصلية وتيسير التنسيق في مناطقها بين الولايات القضائية العادية والزراعية والبيئية ونظام قضاء الشعوب الأصلية. وفي شيلي، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمت المفوضية في 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، "الحوار الإقليمي بشأن الشعوب الأصلية والوصول

(46) انظر أيضًا البلاغ NIC 1/2024.

(47) انظر، على سبيل المثال، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 40.

(48) CERD/C/VNM/CO/15-17، الفقرة 24؛ CCPR/C/GUY/CO/3، الفقرة 14؛ CCPR/C/IDN/CO/2، الفقرة 10؛ و CERD/C/NAM/CO/16-18، الفقرة 18.

(49) CERD/C/BOL/CO/21-24، الفقرة 59؛ CERD/C/URY/CO/24-26، الفقرة 33؛ CAT/C/NZL/CO/7، الفقرتان 29 و31؛ CAT/C/CRI/CO/3، الفقرة 38؛ والبلاغات NPL 2/2023، و USA 15/2023، و OTH 77/2023، و OTH 76/2023.

إلى العدالة[50]"، والذي أسفر عن إجراءات عمل محددة[51] تتعلق بضرورة تحسين اعتراف الدول بأنظمة العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية والتنسيق بينهما؛ وتعزيز وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق في الأراضي والمشاريع الاستخراجية؛ وتسريع عمليات ترسيم حدود أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية؛ وتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في مجال حقوق الشعوب الأصلية والبيئة. وفي كولومبيا، رافقت المفوضية محكمة العدل العليا في الزيارات التي قامت بها لمجتمعات الشعوب الأصلية لرصد تنفيذ الأحكام الصادرة من أجل حمايتها.

30- وفي البرازيل، نظمت المفوضية حلقات تدريب في أيار/مايو 2024 في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة والاجتهادات القضائية، لفائدة محامي الدولة العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية. وفي هندوراس، أعلنت المحكمة في آذار/مارس 2024، إضافة إلى المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية إلى محكمة العدل العليا، عن إنشاء ولاية قضائية وطنية خاصة بالأراضي والأقاليم والمسائل البيئية، والتي يُتوقع أن تكفل تحسين وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة في المسائل المتعلقة بالبيئة والتراث الثقافي وأراضي الأسلاف.

واو- المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية

31- تلقت آليات حقوق الإنسان عدة تقارير عن انتهاكات وتجاوزات مزعومة لحقوق الإنسان ارتكبتها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية بسبب عملهم. وسلطت الآليات الضوء على أعمال العنف، بما في ذلك القتل[52] والتهديدات والترهيب والمراقبة غير القانونية والمضايقات عن طريق القضاء، وما بدا أنه إساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين الجنائية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية[53]، خاصة عندما يعربون عن مخاوف تتعلق بمشاريع استثمارية واستخراجية كبرى، أو عندما يعارضون الأنشطة غير القانونية في أراضي الشعوب الأصلية[54]. ووردت تقارير أيضاً عن الاستخدام المفرط للقوة من قِبل موظفي إنفاذ القانون، وتجريم زعماء الشعوب الأصلية والمحتجين خلال المظاهرات المطالبة بحقوق الشعوب الأصلية[55]. ووردت تقارير عن أعمال انتقامية بسبب التعاون أو محاولة التعاون مع الأمم المتحدة[56]. وفي العديد من الحالات، لم يجر تحقيق على النحو الواجب في الانتهاكات والتجاوزات المذكورة أعلاه، ولم يُحاسب

(50) انظر الرابط https://www.ohchr.org/en/human-rights-75/events.

(51) انظر الرابط https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Americas_HR75Dialogue_OHCHR website.pdf.

(52) انظر البلاغين PER 10/2023 وCOL 9/2023.

(53) E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 8؛ CCPR/C/BRA/CO/3، الفقرة 61؛ CERD/C/VNM/CO/15-17، الفقرات 16 و20 و22؛ CERD/C/MEX/CO/22-24، الفقرة 36؛ CCPR/C/CHL/CO/7، الفقرات 11 و12 و45؛ CERD/C/BOL/CO/21-24، الفقرة 59؛ CAT/C/C/CRI/CO/3، الفقرة 38؛ والبلاغات PHL 4/2023 وCOL 9/2023 وHND 3/2023 وMYS 4/2023 وARG 1/2024 وCHL 1/2024 وMEX 1/2024.

(54) انظر البلاغين PER 8/2023 وCOL 9/2023.

(55) انظر البلاغات SUR 1/2023، IDN 4/2023، ARG 4/2023، GTM 6/2023، CHE 5/2023، MLT 1/2023، OTH 128/2023، OTH 127/2023، OTH 126/2023، OTH 125/2023، GTM 8/2023، PER 8/2023، IDN 9/2023، OTH 148/2023، OTH 147/2023، CHN 19/2023 وOTH 146/2023.

(56) E/C.12/IDN/CO/2، الفقرة 8؛ وCERD/C/VNM/CO/15-17، الفقرة 24. أُدرجت هذه القضايا أيضاً في الوثيقة A/HRC/54/61.

مرتكبوها، مما أدى إلى الإفلات من العقاب، وخلق بيئة من انعدام الأمن للمدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية[57].

32- واستناداً إلى البيانات التي جمعتها المفوضية في إطار المؤشر 16-10-1 من أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من تدني معدلات الإبلاغ، قُتل ما لا يقل عن 42 من أفراد الشعوب الأصلية المدافعين عن حقوق الإنسان في 11 بلداً خلال عام 2023. ففي بيرو على سبيل المثال، وثقت المفوضية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2023 إلى 1 أيار/مايو 2024 وقوع 111 حادثة اعتداء استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان، شملت 148 ضحية، منهم 101 من المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية، كان بينهم 32 امرأة من الشعوب الأصلية. وفي أكثر من 90 في المائة من هذه الحالات، شارك مدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية في الدفاع عن الحقوق المتعلقة بالأراضي والبيئة.

33- ونفذت المفوضية العديد من أنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية. ففي هندوراس على سبيل المثال، قدمت المفوضية الدعم التقني لمجتمع السكان الأصليين من جماعة تولوبان في لوكومابا لتمكينهم من المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين المؤسسات الرامي إلى تنفيذ التدابير الاحترازية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي بيرو، نظمت المفوضية في أيلول/سبتمبر 2023، في إطار مشروع السلوك التجاري المسؤول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حلقات عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات الشعوب الأصلية من منطقتي الأمازون والأنديز بغية تعزيز قدراتهم على العمل في سياق تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل 2024، قدمت المفوضية المساعدة التقنية في سانتياغو للعملية التشاورية التي أفضت إلى اعتماد خطة العمل المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[58]، وذلك خلال مؤتمر الأطراف في الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو)[59]. وشاركت المفوضية أيضاً في تنظيم المنتدى السنوي الثاني للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[60]، الذي عقد في بنما سيتي في الفترة من 26 إلى 28 أيلول/سبتمبر 2023، والذي أتاح للشعوب الأصلية تقديم مدخلات قيمة ساهمت في عملية وضع خطة العمل المذكورة أعلاه.

34- وفي بيرو، بدأت المفوضية في كانون الأول/ديسمبر 2023 مشروعاً مدته ثلاث سنوات لتقديم المساعدة التقنية لآلية الحماية الوطنية البيروفية المشتركة بين القطاعات للمدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وإضفاء الطابع اللامركزي عليها على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، طورت المفوضية في أيار/مايو 2024 مجموعة أدوات للحماية الذاتية للمدافعين عن حقوق الإنسان في بيرو وعممتها على أصحاب المصلحة، مع التركيز على المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية، من أجل مساعدتهم على تصميم خطط للحماية الذاتية.

(57) CAT/C/C/CRI/CO/3، الفقرة 38؛ والبلاغان COL 9/2023 وIDN 4/2023.

(58) انظر الرابط https://acuerdodeescazu.cepal.org/cop3/sites/acuerdodeescazucop3/files/2400669e_cop.ez3_decisions_adopted_6_may.pdf.

(59) انظر الرابط https://acuerdodeescazu.cepal.org/cop3/en.

(60) انظر الرابط https://www.cepal.org/en/events/second-annual-forum-human-rights-defenders-environmental-matters-latin-america-and-caribbean.

35- وفي العديد من البلدان، بما فيها إكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا والمكسيك وهندوراس، رصدت المفوضية حالات اعتداء لها دلالات رمزية على المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية وقدمت المساعدة التقنية في هذا الصدد. وشمل ذلك، في جملة أمور، بعثات ميدانية، وحضور محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان الذين جُرموا بسبب عملهم، وتقديم المساعدة التقنية للسلطات القضائية فيما يتعلق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ومساعدة منظمات المجتمع المدني والفرق القانونية التي تدعم الضحايا، فضلاً عن الحملات الخاصة والعامة لزيادة التوعية بهذه القضايا. ورصدت المفوضية أيضاً الاحتجاجات التي نظمتها الشعوب الأصلية، مثل المظاهرات السلمية التي استمرت 106 أيام في غواتيمالا والتي قادتها إدارات الشعوب الأصلية وبدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في سياق العملية الانتخابية. وفي 22 نيسان/أبريل 2024، خلال الحوار المتعلق بحقوق الإنسان في الدورة الثالثة والعشرين للمنتدى الدائم المعني بحقوق الشعوب الأصلية، أكدت المفوضية على الشواغل الواردة في تقرير حديث للأمين العام بشأن استهداف ممثلي الشعوب الأصلية أثناء مشاركتهم في اجتماعات الأمم المتحدة أو عند التواصل مع الأمم المتحدة على المستوى القطري[61].

زاي- نساء وفتيات الشعوب الأصلية

36- واصلت آليات حقوق الإنسان تسليط الضوء على أوضاع نساء وفتيات الشعوب الأصلية[62]. وشمل ذلك ارتفاع معدل وفيات الأمهات، والعنف أثناء الولادة، وحمل المراهقات؛ والتمييز في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والعدالة والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومحدودية الوصول إليها؛ وتدني مستويات التمثيل في الحكم المحلي؛ والآثار السلبية الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية وتدهور البيئة؛ والتمييز والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الأسري والجنسي؛ والاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان من نساء الشعوب الأصلية؛ وعمليات الإخلاء القسري التي تؤثر بشكل خاص على نساء وفتيات الشعوب الأصلية[63].

37- وفي 27 أيلول/سبتمبر 2023، نظمت المفوضية حلقة النقاش السنوية لمجلس حقوق الإنسان حول حقوق الشعوب الأصلية. وركزت المناقشة على تأثير المشاريع الانمائية على حقوق الشعوب الأصلية، مع التركيز بشكل خاص على نساء الشعوب الأصلية. وقد ساهم النقاش، في جملة أمور، في التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به نساء الشعوب الأصلية، اللاتي يتحملن في الكثير من الحالات آثاراً ضارة غير متناسبة بسبب هذه المشاريع الإنمائية، من أجل الحفاظ على التراث الثقافي، ونقل المعارف التقليدية، وضمان استدامة مجتمعاتهن[64].

38- وفي أيلول/سبتمبر 2023، قدم المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي تقريراً عن زيارته القطرية إلى بيرو (1-15 كانون الأول/ديسمبر 2023). وسلط الضوء في التقرير على حالة نساء كوكاما اللاتي يناضلن من أجل الاعتراف بالوضع القانوني لنهر

(61) A/HRC/54/61، الفقرة 133.

(62) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادتان 21 و22.

(63) CCPR/C/GUY/CO/3، الفقرة 20؛ CAT/C/NZL/CO/7، الفقرتان 19 و20؛ CERD/C/BOL/CO/21-24، الفقرة 45؛ CEDAW/C/NIC/CO/7-10، الفقرات 11 و27(ج) و31(ب) و35(ب) و39(ب) و45؛ CEDAW/C/URY/CO/10، الفقرتان 31 و43؛ CEDAW/C/GTM/CO/10، الفقرات 14(ب) و24(ب) و28 و32 و34 و36(ب) و38 و44 و52؛ CEDAW/C/PHL/CO/9، الفقرات 23 و35 و47؛ والبلاغ CAN 3/2023.

(64) A/HRC/56/33.

مارانيون المتأثر بالتسربات النفطية، وعلى دورهن في المحافظة على مصادر المياه[65]. وفي آذار/مارس 2024، اعترفت محكمة في لوريتو بالحقوق المكفولة للمحافظة على نهر مارانيون، وبدور نساء كوكاما في المحافظة عليه[66].

39- وفي كمبوديا، قدمت المفوضية الدعم التقني والمالي في عام 2023 لمشروع نفذته منظمة الشعوب الأصلية في كمبوديا من أجل تعزيز وصول نساء الشعوب الأصلية ضحايا العنف الجنسي والجنساني إلى العدالة. وساهم المشروع في تعزيز وصول نساء الشعوب الأصلية إلى العدالة في ثلاث مقاطعات، من خلال بناء القدرات وتوفير التمثيل القانوني والدعم المقدم للضحايا أثناء الإجراءات القضائية. وفي 21 و22 آذار/مارس 2024، وبالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وأمانة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وحركة نساء الشعوب الأصلية "تزونيجا"، نظمت المفوضية منتدى إقليمياً في غواتيمالا بشأن التوصية العامة رقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المتعلقة بحقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين ونحو 90 من زعيمات ونساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي من الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، وبيرو، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك. وساهم المنتدى في تقديم مقترحات ملموسة وبذل المزيد من جهود التنسيق من أجل المضي قدماً في تنفيذ التوصية العامة. ونفذت المفوضية أنشطة في عدة بلدان تحضيراً للمنتدى. وفي إكوادور، على سبيل المثال، نظمت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في آذار/مارس 2024، الاجتماع الوطني الأول لنساء وفتيات الشعوب الأصلية بغية تيسير تبادل الآراء بين خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ونساء وقادة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بمضمون هذه التوصية العامة، مما ساهم في تحديد الممارسات الإيجابية ومسارات العمل التي عُرضت في المنتدى الإقليمي.

40- وفي آب/أغسطس 2023 نظمت المفوضية، بالتعاون مع منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات المساواة بين الجنسين، حلقات تدريبية للمدافعين عن حقوق الإنسان من ثمانية من مجتمعات الشعوب الأصلية في كمبوديا، حول رصد العنف الجنسي والعنف الجنساني والإبلاغ عنه. وفي إكوادور، شاركت المفوضية خلال النصف الثاني من عام 2023 في تنظيم ثلاث عمليات حوار للنساء من 11 من جماعات الشعوب الأصلية، مما مكن من تشخيص حالة نساء الشعوب الأصلية في الأمازون وإعداد تقرير عن أولوياتهن ومطالبهن. وفي الفترة من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظمت المفوضية في جنيف، بالتعاون مع شركاء آخرين، نشاطاً لبناء قدرات منظمات وممثلي الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالتوصية العامة رقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي ماليزيا، شاركت المفوضية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، خلال أسبوع المناخ في آسيا والمحيط الهادئ[67]، في تنظيم حدث جانبي بعنوان "ضمان حقوق المرأة في الأراضي: حجر الزاوية لحلول التصدي لتغير المناخ"، ركز على الدور الحاسم لنساء الشعوب الأصلية في الإدارة المستدامة للأراضي وأهمية حماية حقوقهن في الأراضي من أجل التصدي لتغير المناخ[68].

(65) A/HRC/54/32/Add.2، الفقرة 99.

(66) انظر الرابط https://s3.documentcloud.org/documents/24490337/sentencia-1ra-instancia-resol-ndeg-14-exp-00010-2022-0-1901-jm-ci-01-consolidado-00157-2024.pdf (باللغة الإسبانية).

(67) انظر الرابط https://unfccc.int/APCW2023.

(68) انظر الرابط https://bangkok.ohchr.org/asia-pacific-climate-week-2023/.

حاء - شباب وأطفال الشعوب الأصلية

41- أثارت آليات حقوق الإنسان قضايا التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف شباب وأطفال الشعوب الأصلية[69]، بما في ذلك ارتفاع معدلات أطفال الشعوب الأصلية في نظام قضاء الأحداث[70]. وشدد المنتدى الدائم المعني بحقوق الشعوب الأصلية خلال دورته الثالثة والعشرين على أن شباب الشعوب الأصلية يواجهون عقبات كبيرة في ممارسة تقاليدهم وهوياتهم والحفاظ عليها، بما في ذلك التمييز والتهميش[71].

42- وفي حزيران/يونيه 2023، اعتمدت لجنة حقوق الطفل تعليقها العام رقم 26(2023) بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ، والذي يتضمن قسماً مخصصاً للأثر غير المتناسب لفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتغير المناخ على أطفال الشعوب الأصلية[72]. وأكد التعليق العام على الأثر التمييزي للأضرار البيئية على أطفال الشعوب الأصلية، كما أكد على ضرورة الحفاظ على أراضيها التقليدية وحماية البيئة من أجل إعمال حقوقها[73].

43- وفي أيلول/سبتمبر 2023، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية تقريراً عن زيارته القطرية إلى الدنمارك وغرينلاند (1-10 شباط/فبراير 2023)[74]. وبعد زيارته ومشاركته في تناول قضية أطفال الإنويت الذين تودعهم السلطات في الرعاية خارج المنزل بعيداً عن والديهم، خصصت الحكومة أموالاً كبيرة لإعادة صياغة اختبارات التقييم النفسي، بحيث يُولى الاعتبار لثقافة الإنويت ولغتهم في سياق قضايا حضانة أطفال غرينلاند. وقدم المقرر الخاص تقريراً أيضاً عن الزيارة القطرية إلى كندا (1-10 آذار/مارس 2023)[75]. وكانت النتيجة الإيجابية هي إصدار الحكومة الكندية خطة العمل النهائية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن تنفيذ القانون المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ووقعت حكومة مقاطعة مانيتوبا اتفاقاً يقضي بتسليم المركز الوطني للحقيقة والمصالحة سجلات الأطفال الذين التحقوا بالمدارس الداخلية.

44- وفي الفترة من 1 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، انخرطت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب في تعاون قطري مع أستراليا من أجل تقديم المشورة فيما يتعلق بفصل أطفال الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس عن أسرهم ومجتمعاتهم. واجتمعت آلية الخبراء مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم مقدمو الطلبات والشعوب الأصلية والمنظمات، وأصدرت مذكرة استشارية[76].

45- واضطلعت المفوضية بعدة أنشطة تتعلق بشباب وأطفال الشعوب الأصلية. ففي بوروندي على سبيل المثال، قدمت المفوضية الدعم في أيلول/سبتمبر 2023 لحلقة عمل تدريبية حول حقوق الإنسان لشباب السكان الأصليين من جماعة الباتوا، حيث اتفق الشباب والسلطات على خارطة طريق لتعزيز التحولات الإيجابية التي طرأت على حالة حقوق الإنسان للباتوا. وفي السلفادور، قدمت المفوضية تدريباً

(69) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادتان 21(2) و22(1).

(70) CAT/C/NZL/CO/7، الفقرة 37(د).

(71) E/2024/43، الفقرة 15.

(72) انظر الفقرة 58.

(73) المرجع نفسه، الفقرة 49.

(74) A/HRC/54/31/Add.1.

(75) A/HRC/54/31/Add.2.

(76) انظر الرابط https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/indigenouspeoples/emrip/countryengagement/EMRI-Technical-advisory-note-April-2024.pdf.

في مجال حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2023 لطلاب مدرسة "سينتي ميتسالي" لتدريب السكان الأصليين، التي خرجت أول دفعة من شباب السكان الأصليين في كانون الثاني/يناير 2024. وفي غواتيمالا، دعمت المفوضية إنشاء مجلس شباب نابيل في كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد لمشاركة شباب المايا والمستيزو على مستوى المجتمع المحلي والبلديات. وفي الاتحاد الروسي شاركت المفوضية في حزيران/يونيه 2023 في تنظيم جلسة إحاطة في إطار برنامج "مدرسة الدبلوماسية العامة للشعوب الأصلية" بغية تعزيز قدرات شباب الشعوب الأصلية على النهوض بحقوقهم.

طاء - تعزيز لغات الشعوب الأصلية وحق الشعوب الأصلية في المعارف التقليدية

46- سلطت آليات حقوق الإنسان الضوء على ضرورة أن تواصل الدول زيادة حماية الحقوق اللغوية للشعوب الأصلية[77]، بما في ذلك في أقاليم ما وراء البحار، وتمكينها من استخدام لغاتها كجزء من حقها في المشاركة في الحياة الثقافية الخاصة والعامة[78]. وجرى تسليط الضوء أيضاً على أهمية زيادة توافر الخدمات العامة بلغات الشعوب الأصلية، بما في ذلك في مجالات العدالة والتعليم والرعاية الصحية[79].

47- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية المشورة الفنية وشاركت في اجتماعات فرقة العمل العالمية المعنية بالعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، قدمت آلية الخبراء توصيات إلى الدول بهدف تعزيز وحماية الحقوق اللغوية للشعوب الأصلية، بما في ذلك أهمية اعتماد وتنفيذ خطة العمل العالمية للعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية، وضمان مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة في وضع المبادرات ذات الصلة.

48- واضطلعت المفوضية بمجموعة أنشطة لتعزيز زيادة نطاق وصول الشعوب الأصلية إلى محتوى وثائق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في سياق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قدمت المفوضية الدعم لترجمة الإعلان إلى لغات الكافينيو والماروبا والباكاهوارا والبوكينا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وفي الصومال، دعمت المفوضية ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى لغات داباري وقاري وجيدو وماي وشيموييني (البرافانية). وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، يسّرت المفوضية، بالاشتراك مع الحكومة، ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى اللغات الأصلية لجماعات بوميه وواراو ووايو. وعلاوة على ذلك، دعمت المفوضية ترجمة التوصية العامة رقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى اللغات الأصلية لجماعات أيمارا وغواراني وكاكتشيكل وناهواتل وموكسينيو وكيكتشي وترينيتاريو، وأُتيحت الترجمات على الإنترنت[80].

49- وجرى أيضاً تنفيذ أنشطة من أجل تعزيز حق الشعوب الأصلية في الحفاظ على معارفها التقليدية وأساليب تعبيرها وحمايتها وتطويرها[81]. فعلى سبيل المثال، نظمت المفوضية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2023 ثلاث حلقات عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان لقادة الشعوب الأصلية في غواتيمالا في سياق التصدي للعقبات التي تواجهها في استخدام وحيازة راتِينَج الأشجار، وهي مادة محظورة بموجب قانون الغابات في البلد لكنها تستخدم في طقوس الشعوب الأصلية.

(77) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المواد 13 و14 و16.

(78) للاطلاع على الأمثلة، انظر E/C.12/FRA/CO/5، الفقرتان 58 و59.

(79) CCPR/C/NAM/CO/3، الفقرة 8؛ وCERD/C/BOL/CO/21-24، الفقرة 59.

(80) انظر الرابط https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/general-recommendation-no39-2022-rights-indigeneous.

(81) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 31. كثيرًا ما تشتمل أشكال التعبير الثقافي للشعوب الأصلية على عناصر روحية محمية بموجب المادة 12.

50- وفي 9 و10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تعاونت المفوضية مع مؤسسات الدولة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات على تنظيم "الاجتماع المتعدد القوميات حول حُسن العيش في وئام مع أمنا الأرض" الذي ركز على حماية وإحياء معارف الشعوب الأصلية وقيم الأسلاف من أجل مواجهة الأزمات العالمية الحالية. واختُتمت الفعالية بتقرير أول عن "حُسن العيش" تناول بالتفصيل القيم والمعارف المشتركة لمختلف الشعوب الأصلية في المنطقة. وعلى سبيل المتابعة، وفي إطار المنتدى الدائم المعني بحقوق الشعوب الأصلية، قدمت المفوضية الدعم للسلطات البوليفية في تنظيم حدث جانبي في 16 نيسان/أبريل 2024 بعنوان "الحكمة الجماعية للشعوب الأصلية من أجل عالم يتمحور حول النظم الحيوية الكونية انطلاقاً من قوانين حُسن العيش في وئام مع أمنا الأرض".

51- وفي كانون الثاني/يناير 2024 شاركت المفوضية في جنيف في "حلقة عمل للخبراء بشأن الاعتراف بالقيم التراثية للشعوب الأصلية واحترامها في مواقع التراث العالمي"، حيث أكدت على ضرورة ضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية قبل اقتراح إدراج مناطق تقع في أراضي الشعوب الأصلية ضمن مواقع التراث العالمي، ومراعاة القيم التراثية للشعوب الأصلية وعلاقتها بالأرض في هذا السياق. وفي آذار/مارس 2024، قدمت المفوضية الدعم للحدث الجانبي الرفيع المستوى المعنون "حقوق الإنسان في سياق السياسات العالمية بشأن المخدرات والتصنيف الحالي لورقة الكوكا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961: مناقشة حول تنفيذ وفعالية النظام الدولي لمراقبة المخدرات"[82].

ياء- مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات الأمم المتحدة

52- في سبيل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات الأمم المتحدة[83]، وضعت المفوضية مجموعة متنوعة من البرامج والأنشطة. ففي عام 2023، استؤنف برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية التابع للمفوضية بكامل طاقته، بعد توقفه لمدة ثلاث سنوات بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع إضافة اللغة البرتغالية إلى لغات البرنامج، مما سمح بمشاركة ممثلي الشعوب الأصلية الناطقين بالبرتغالية. وبرنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية متاح حالياً بخمس لغات، مما يجعله أكبر البرامج التدريبية التي تنظمها الأمم المتحدة للشعوب الأصلية وأكثرها شمولاً وتنوعاً. وفي عام 2023، شارك في البرنامج 47 من ممثلي الشعوب الأصلية (26 امرأة و21 رجلاً) من 30 بلداً، بينهم خمسة أشخاص من مجتمع الميم الموسع.

53- وقد مكّن برنامج الزملاء الأقدم المفوضية من توظيف مهنيين من الشعوب الأصلية من بين الخريجين السابقين من برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية. وفي عام 2023، وظّفت المفوضية 15 من خريجي برنامج الزمالات السابقين من 13 بلداً وعينتهم في المكاتب الميدانية للمفوضية وفي مقر المفوضية وفي أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

54- وفي عام 2023، دعم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للشعوب الأصلية مشاركة 126 ممثلاً للشعوب الأصلية (57 رجلاً و69 امرأة) في 14 من اجتماعات وعمليات الأمم المتحدة. وكان من بين الحاصلين على المنح، من 47 بلداً، 52 من شباب الشعوب الأصلية، وخمسة من مجتمع الميم الموسّع وخمسة من الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية. وعزز الصندوق إمكانياته في مجال بناء القدرات ووضع جدولاً زمنياً لأنشطة التدريب السنوية، بالتعاون مع منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات

(82) انظر الرابط https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/03/turk-urges-transformative-change-global-drug-policy.

(83) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 41.

المجتمع المدني الرئيسية والمؤسسات الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة. وفي عام 2023، نظم الصندوق 14 دورة تدريبية عبر الإنترنت للحاصلين على المنح، وأُتيحت هذه الدورات للجمهور أيضاً، واستفاد منها أكثر من 000 2 مشارك. ونظم خمس دورات تدريبية بالحضور الشخصي، حضرها ما مجموعه 150 مشاركاً، للمستفيدين من المنح وأعضاء المنظمات الشريكة في إطار دورات آليات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتولى الصندوق أيضاً تنسيق ما مجموعه خمس أنشطة جانبية.

55- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المكاتب الميدانية للمفوضية المساعدة التقنية ونفذت أنشطة لبناء قدرات الشعوب الأصلية في سياق تعاونها مع آليات حقوق الإنسان. ففي بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكمبوديا وشيلي والسلفادور والمكسيك، على سبيل المثال، نظمت المفوضية حلقات عمل للشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني تحضيراً للجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل أو الاستعراض المتعلق بهذه الدول من قِبل هيئات المعاهدات. وواصلت كذلك تنظيم أنشطة بناء القدرات من أجل تعزيز الاستفادة الشعوب الأصلية في كمبوديا والسلفادور وغواتيمالا، من بين بلدان أخرى، من الآليات الدولية. وفي غواتيمالا، قدمت المفوضية الدعم لمشاركة زعيمتين من الشعوب الأصلية في الدورة الثالثة والعشرين للمنتدى الدائم المعني بحقوق الشعوب الأصلية. وفي غيانا، دعمت المفوضية مشاركة قادة الشعوب الأصلية من المجلس الوطني للتوشاو ولجنة الشعوب الأصلية، في المنتدى السنوي الثاني للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومشاركتهم كذلك في الحوار الإقليمي للأمريكتين بشأن الشعوب الأصلية والوصول إلى العدالة. وفي الفلبين، قدمت المفوضية الدعم في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023 للمشاورات مع منظمات الشعوب الأصلية بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

56- وفي تموز/يوليه 2023، قدمت المفوضية تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن حلقة عمل الخبراء التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 حول السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في عمل المجلس[84].

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

57- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت العقبات التي تحول دون تمتع الشعوب الأصلية الكامل بحقوقها. وكثيراً ما ارتبطت التحديات المتعلقة بحقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بعدم كفاية الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها. وكان هذا الأمر سائداً بشكل خاص في سياق المشاريع الإنمائية والاستثمارية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حق الشعوب الأصلية في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وعلى حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما حقوق نساء وشباب الشعوب الأصلية، والشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية أو في مرحلة الاتصال الأولي بالعالم الخارجي. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية يتعرضون لاعتداءات وأعمال انتقامية.

58- وترتبط العديد من التحديات الواردة في هذا التقرير بضعف أو عدم كفاية تنفيذ القوانين والسياسات والاجتهادات القضائية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وبما أن بعض الدول لم تعترف بعد بوجود شعوب أصلية في أقاليمها، فثمة حاجة إلى بذل جهود متواصلة لضمان الإعمال الكامل والفعلي لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتجديد التزام الدول باعتماد نهج شامل تجاه حقوق

(84) A/HRC/53/44.

الشعوب الأصلية. ويشمل مثل هذا النهج اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة تدمج الإعلان نصاً وروحاً بشكل كامل في الإصلاحات الدستورية والقانونية الملائمة، والسياسات والعمليات المتعلقة بالأراضي، والخطط الإنمائية، ونهج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والسياسات البيئية، والتدابير الرامية إلى ضمان مشاركة الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء والشباب، في الحياة السياسية والعامة والاجتماعية.

59- ويجب النظر إلى تمتع الشعوب الأصلية الفعلي بحقوقها على أنه مسألة ملحة، ليس فقط بالنسبة للشعوب الأصلية، بل بالنسبة للمجتمعات ككل، بما في ذلك في ضوء أزمة كوكبنا الثلاثية الحالية[85]. إن المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية، التي لا تزال مناطقها تستأثر بنسبة 80 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، يمكن أن تساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة والإدارة السليمة للبيئة، على غرار ما جاء في ديباجة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[86]. ويجب الاعتراف بالشعوب الأصلية على أنها شريك حاسم الأهمية ولا غنى عنه في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

60- وفي ضوء ما سبق، يكرر المفوض السامي التوصيات الواردة في التقارير السابقة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. ويقدم كذلك التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء، والتي ينبغي تنفيذها بمشاركة الشعوب الأصلية المعنية وبالتشاور معها:

(أ) اعتماد وتنفيذ أطر عمل ملائمة وعمليات سريعة لضمان الاعتراف القانوني بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، بما في ذلك من خلال تسريع ترسيم وتسجيل وإصدار سندات ملكية الأراضي والأقاليم الجماعية للشعوب الأصلية، فضلاً عن تيسير عملية رد الأراضي.

(ب) اعتماد وتعزيز التشريعات والأطر والآليات والبروتوكولات لضمان الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أي قرار يؤثر على حقوق الشعوب الأصلية.

(ج) ضمان إجراء دراسات مستقلة لما تنطوي عليه المشاريع الإنمائية والاستثمارية من تأثير محتمل في مجالي البيئة وحقوق الإنسان على الشعوب الأصلية، لا سيما النساء والشباب، بما في ذلك في سياق عملية التشاور من أجل الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المعنية.

(د) تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على المشاركة الهادفة في جميع عمليات صنع القرار التي تؤثر عليها، لا سيما في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا البيئية على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات والمشاريع البيئية الوطنية والمحلية التي يمكن أن تؤثر على حقوقها.

(هـ) مضاعفة الجهود الرامية إلى منع أعمال الترهيب والانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية، مع إيلاء اهتمام خاص للعاملين منهم في مجال الدفاع عن الحقوق المتعلقة بالأراضي والبيئة. وإنشاء آليات لتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية وتعزيزها وتوفير التمويل الكافي لها. وتعزيز التدابير الرامية إلى الحد من استهداف ممثلي الشعوب الأصلية أثناء مشاركتهم في اجتماعات الأمم المتحدة أو عند تواصلهم مع الأمم المتحدة على الصعيد القطري، والتصدي لهذا الاستهداف.

(85) انظر الرابط https://unfccc.int/news/what-is-the-triple-planetary-crisis.

(86) A/HRC/54/39، الفقرة 107.

(و) اعتماد أطر معيارية وسياسات واستراتيجيات تضمن فعلياً حقوق نساء وشباب الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال وضع إجراءات لتنفيذ التوصية العامة رقم 39(2022) الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتعليق العام رقم 26(2023) الصادر عن لجنة حقوق الطفل.

(ز) دعم مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال العملية الرامية إلى تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفقاً لما ورد في قرار المجلس 12/54.